المحاضرة السادسة: التضخم

مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وأثاره

01- مفهوم التضخم: إن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والابهام فقد يعني:

- التضخم في الأسعار: بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي ولا طبيعي؛
- التضخم في الدخل: أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور والأرباح؛
- التضخم في الرصيد النقدي: يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود؛
- التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الانتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا وفجائيا.

وهناك اختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية في تحديد مفهوم التضخم ويرجع ذلك لتعدد اتجاهات تعريف التضخم بناءا على مسبباته وعلى أسبابه وعلى مظاهره.

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود أو هو زيادة الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي؛
- عدم ملاءمة الانتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية، وتوزيع غير عادل للدخل بين الفئات المشاركة في الانتاج؛
- كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار؛
- يشير التضخم النقدي إلى زيادة النقود، وفي الاقتصاد الأمريكي يشير المصطلح إلى زيادة في اجمالي عدد الدولارات، بينما يشير التضخم السعري إلى زيادة شاملة في أسعار السلع والخدمات مقاسة بوحدات النقد، وهو مرادف لانخفاض القدرة الشرائية للنقود؛
- الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد من السلع والخدمات، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

ويحسب معدل التضخم بالصيغة التالية:

معدل التضخم=التغير في المستوى العام للأسعار/المستوى العام في للأسعار في الفترة الماضية*100

02-أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، وهي لا تختلف إلا في درجة السيطرة على ارتفاع الأسعار أو في النسبة التي ترتفع بها هذه الأسعار.

02-01-معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

02-01-01-التضخم الظاهر (الطليق): ويسمى أيضا التضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة؛

02-01-02-التضخم المكبوت: هو التضخم الذي تحدد فيه الدولة سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

02-02-من حيث معيار الحدة: يمكن التمييز هنا بين ما يعرف بالتضخم الزاحف والتضخم الجامح:

02-02-01-التضخم الزاحف: هذا النوع من التضخم عايش النمو السريع للاقتصاديات المتقدمة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والأسعار في ظله تتزايد بزيادات متتالية مستمرة ولكنها غير عنيفة، كما أنه أصبح ظاهرة عامة وتختلف درجته من دولة لأخرى، وخطورة هذا النوع من التضخم تتمثل في مفعوله النفسي حيث يتقبله الأفراد بجرعات صغيرة ويتحول إلى تضخم جامح؛

02-02-02-التضخم الجامح (العنيف): هذا النوع يتميز عن سابقه، فهو أكثر عنفا وأقوى درجة، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع، وعوامل هذا النوع متعددة منها الحركة غير المحدودة في الأجور والأسعار وزيادة المعروض النقدي.

02-03-معيار العلاقات الاقتصادية الدولية: ينقسم التضخم بحسب مكوناته إلى نوعين من التضخم هما:

02-03-01-التضخم المستورد: وهو ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط، وينجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها، وتتزايد خطورته في الدولة التي تعاني من درجة انفتاحها على العالم الخارجي بدرجة كبيرة؛

02-03-02-التضخم المصدر: وهو الارتفاع في الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية الصعبة، والذي ينشأ من وجود ما يعرف مثلا بقاعدة الدفع بالدولار.

02-04-معيار مصدر الضغط التضخمي: ويشتمل هذا المعيار على قسمين من التضخم:

02-04-01-تضخم دفع الطلب: ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الانتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الانتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع؛

02-04-02-تضخم دفع النفقة: في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الانتاج لأي مكون يدخل في انتاج السلع والخدمات وبالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الانتاج.

03-أسباب التضخم:

نظرا لأهمية هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية فقد ظهرت عدة وجهات نظر وصلت إلى حالة النظرية التي تفسر أسباب التضخم.

03-01-نظرية جذب الطلب:

يوضح أنصار هذه النظرية بأن أي زيادة في الطلب دون زيادة مماثلة من جانب العرض سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار، وتبنى هذه النظرة كل من الاقتصادي السويدي **فيكسل** والاقتصادي الانكليزي **كينز**، ووضح كل منهما أسباب زيادة الطلب فيما يلي:

- زيادة طلب الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك (من أموال مكتنزة)؛
- زيادة حجم الانفاق الحكومي وتمويل هذا الانفاق عن طريق العجز (زيادة الإصدار النقدي)؛
- التوسع في حجم القروض المصرفية للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية.

03-02-نظرية زيادة التكاليف:

قد يحدث ارتفاع في مستوى الأسعار دوا أن يكون هناك زيادة في الطلب الفعال تستلزم هذا الارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا النوع من الارتفاع في مستوى الأسعار يمكن أن يطلق عليه التضخم التلقائي، والذي تسبب في زيادة التكاليف، أما أسباب ارتفاع التكاليف فيرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والنصف مصنوعة أو مستلزمات الانتاج عموما والمستخدمة في عملية الانتاج، وخاصة إذا كانت هذه المستلزمات تستورد من الخارج، ومن بلد يسوده التضخم فإن هذا التضخم بالطبع سوف ينتقل عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج التي ترتفع أسعارها في بلدها الأصلي بفعل التضخم.

04-آثار التضخم: يحدث التضخم آثار مختلفة سلبية أو ايجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة، وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع، وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول، وبصورة محدودة فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهذا يسبب تدهور كبير في مستوى المعيشة؛
- يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال من تصاعد التضخم، حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع منتجاتهم؛
- يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مناسب للاستثمار، مما يؤثر على مسار النمو الاقتصادي؛
- باختصار يؤدي تصاعد معدل التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل والعبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير على النمو الاقتصادي.

05-سياسات مكافحة التضخم: تستهدف سياسات واستراتيجيات مكافحة التضخم القضاء على مسبباته الرئيسية في الأجل القصير والطويل الأجل باتباع سياسات نقدية ومالية ورقابة حكومية لمعالجة أو الحد من ظاهرة التضخم:

- بالنسبة للسياسات النقدية الخاصة بمعالجة التضخم والتي تعتبر التضخم سببه وجود فائض في كمية النقود، فإنها تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي وتقليص عرض النقود وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في خفض مقدار عرض النقود والائتمان المصرفي – حيث سبق أن تطرقنا لهذه الأدوات في المحاضرة السابقة-؛
- أما السياسات المالية التي يمكن استخدامها لمعالجة التضخم لغرض التأثير على الانفاق النقدي وتخفيض حجم الطلب، فإنها تعتمد على توسع الحكومة في تحصيل الضرائب، وتخفيض الانفاق الحكومي، وكذلك التوسع في الاقتراض العام من المجتمع لغرض تخفيض درجة السيولة والتي ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات؛
- وأخيرا فللحكومة دور في معالجة التضخم من خلال فرض رقابة صارمة على الأسعار واتخاذ اجراءات مشددة لوضع حد أعلى لأسعار السلع واستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع المهمة، والرقابة على الأجور لإيقاف ارتفاع الأسعار والأجور وغيرها من الاجراءات التي تصب في رفع الانتاجية بشكل عام.